

محاضرات في تقنيات البحث

السنة الأولى . ل . م . د

المحاضرة الأولى والثانية: البحث العلمي رسالة خاصة/ اختيار موضوع البحث العلمي

1 . موقع البحث العلمي من نظرية التواصل العام

في اختصاص معرفي معين، يُعامل الخطاب العلمي على أنه رسالة، بل رسالة خاصة، ينشئها باحث متخصص، يتعين كمرسل منتج للخطاب، باث له، يتواصل مع باحثين آخرين، ينتمون بالدرجة الأولى إلى اختصاصه، أو إلى اختصاص قريب منه، ويتنزل كل منهم إلى مرتبة المرسل إليه، يتلقى الخطاب، ويتكفل بتأويله، ومن ثمة فالتواصل العلمي بأقطابه الأساسية الثلاثة، يُعد جزءاً لا يتجزأ من عملية التواصل العام باللغة:

. الباحث في موقع المرسل الذي يقوم بتشفير الخطاب، وإرساله بغية تبليغ مقاصده من التواصل العلمي.

. الرسالة بوصفها خطاباً لغوياً رابطاً، يؤسس للعلاقة المعرفية بين المرسل، والمرسل إليه.

. والمرسل إليه، ويمثل باحثاً آخر، يتلقى الرسالة، ويقوم بعملية فك شفرتها، واستكمال التواصل العلمي.

لكن التواصل العلمي باللغة، يختلف خطابه عن أشكال من التواصل باللغة، تنتمي هي الأخرى إلى التواصل العام باللغة، ومن ذلك أنه يختلف عن التواصل اليومي، الذي نمارسه في حياتنا

المعتادة، ونستخدم فيه اللغة للتعبير عن حاجتنا، ورغباتنا، وحالاتنا النفسية أثناء التفاعل مع الآخر في أنشطة الحياة الاجتماعية بكل مظاهرها الدينية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية، وغيرها.

وخطاب التواصل العلمي يختلف أيضا عن خطاب التواصل الإعلامي المستخدم في الصحافة المسموعة، والمكتوبة، والمرئية، وهو يتعد كذلك عن التواصل المعتمد في الإدارة، والدواوين، وكتابة الوثائق، والقوانين العامة، والدساتير، والجرائد الرسمية للدول، والمنظمات، كما يباين في مكوناته، وأهدافه الخطاب الموظف في **التواصل الأدبي**، الذي يتجلى بأسلوب خاص، هو الآخر، في الأجناس الأدبية، ومختلف الأنواع الفرعية الداخلة تحت كل منها.

يحتاج خطاب التواصل العلمي، على غرار أنواع التواصل الأخرى، إلى **شفرة** خاصة به، تتواجد في اللغة العلمية، بما تتضمنه من مصطلحات، ومفاهيم، وبساطة في الأسلوب، والتعبير، إلى جانب حاجته إلى **سياق** مناسب، يؤطر الرسالة المنقولة، و**قناة للاتصال**، تضمن حمل الرسالة، ووصولها عبر وسائط مختلفة كالأثير، والكتابة، وأجهزة التواصل السمعي البصري، والأنترنت، وغيرها.

والباحث في خضوعه لهذه العوامل الخاصة بالتواصل، عليه أن يختار ما يناسبه منها، ويتبع في ذلك مجموعة من الإجراءات، والخطوات حسب ما يعتمد منه من طرائق منهجية، وعلمية؛ حتى يحقق لرسالته . بحثه العلمي . المعايير الصحيحة، والشروط الضرورية التي تهيئ لها تلقيا ناجحا عند أهل الاختصاص، يبرز قيمتها العلمية، ويضمن تأثيرها في تطور العلم، والمعرفة.

2 . اختيار موضوع البحث العلمي

إن عملية انتقاء موضوع مناسب للبحث العلمي تمثل الخطوة الأساسية الأولى في تحديد أفكار الباحث، وبلورة تصورات، ومن خلالها يمكنه تسطير بقية الخطوات اللاحقة؛ لذلك فهي عملية محكمة بجملة من المعايير، والشروط التنظيمية، التي تتحكم في توجيه البحث، ودعم إنجازه، يمكن تقسيمها إلى فئتين كبيرتين: معايير موضوعية، ومعايير ذاتية.

أ . المعايير والشروط الموضوعية:

الباحث الأكاديمي، بشكل خاص، يكون منخرطاً في مجال علمي، ومنضوياً تحت أحد الاختصاصات التابعة له، ومن ثمة فهو ملتزم بعدد من الضوابط، والقوانين السارية في المؤسسات العلمية التي ينشط فيها، ويتبع نظام العمل السائد فيها، ويمكن حصر أهمها في النقاط الآتية:

أ . 1. اختيار موضوع البحث في حدود الاختصاص الذي يسلكه الباحث، وأن تكون الإشكالية، والقضايا التي يطرحها مما يقع في مجالات ذلك الاختصاص، واهتماماته، ومؤهلاته.

أ . 2. جدّة الموضوع، وقيّمته العلمية، وكل ما يشكل إضافة للعلم، أو مراجعة لمفاهيمه، ومسلماته، وتطويراً لمكاسبه القديمة، ورصيده السابق.

أ . 3. موقع البحث من السياسات المنتهجة في إدارته داخل البلد، وعلاقة ذلك بواقع العلم، والمعرفة في المستوى العالمي.

أ . 4. إمكانية تجسيد موضوع البحث، ومدى إتاحة أدواته، ووسائل إنجازه، كوفرة الوثائق، ووجود التجهيزات الضرورية للبحث، والقدرة على الوصول إليها، وتسخيرها للإفادة منها.

ب . المعايير والشروط الذاتية:

هذا النوع من العوامل مرتبط بالباحث، يعود إلى خصائصه، ومواهبه الفردية ، ويتعلق بمميزاته الشخصية، وأوضاعه النفسية، ومؤهلاته العقلية، وقدرته البدنية، والمادية، ويمكن بسط ذلك على النحو الآتي:

ب . 1. ميول الباحث، ورغباته في إنجاز موضوع ما، ينجذب إلى دراسته، وتعقب قضاياها، ويبدى ارتباطاً عاطفياً بالدراسات المتبعة فيه.

ب . 2 . المعارف القبلية للباحث، وكل ما يشكل رصيده المعرفي السابق، إلى جانب طاقاته الذهنية المعينة على سرعة الملاحظة، والفهم، والتحليل، والاستنتاج.

ب . 3 . شخصية الباحث، وسماته النفسية التي تتطلب الصبر على البحث، والترتيب، والأمانة، والاجتهاد، والحس الإبداعي، وكل الأهواء الإيجابية التي تساعد على تخطي العوائق، والصعوبات.

ب . 4 . الاستطاعة المادية، ويدخل فيها الصحة البدنية، والاكتفاء المادي الذي يساعد الباحث على توفير أدوات بحثه، والإنفاق على مراحل إنجاز، ومتطلباته الضرورية، وبخاصة إذا كان البحث العلمي في حاجة ماسة إلى تمويل للشروع، أو سفر للقيام بتربص خارجي.

المحاضرة الثالثة والرابعة: 2 . إشكالية البحث العلمي وفرضيته

2 . 1 . موقع الإشكالية وطبيعتها:

لا يمكن الفصل بين عملية اختيار موضوع البحث العلمي، وعملية تحديد إشكالية تصاحبه، في بعض جوانبه، ومستوياته، أو بعض عناصره، وعلاقاته بالمواضيع الأخرى في الواقع، حيث يتم معالجة ذلك، وإجراء استقصاء علمي حوله، وإن اقتضى الإجراء المنهجي صياغة الإشكالية، وكتابتها في صورة نهائية . عند اختتام البحث، وجرد نتائجه . ضمن عناصر المقدمة أثناء تحريرها؛ لتصدير البحث، وإعطاء لمحة للقارئ . المرسل إليه . عن مكوناته، ومراحل دراسة إشكالية الموضوع، والمنهجية المختارة؛ للوصول إلى النتائج.

والظاهر من البحث العلمي، أن الباحث ينطلق في مغامرته العلمية من تصور مُلحّ، يخامر ذهنه، عند اختياره موضوعاً، استهدف منه تحديد إشكالية بارزة، يتبين له، اعتماداً على خبرته، أنها وجهة نظر جديدة غير مطروقة، لم تحظ بالمعالجة من قبل، أو لم تنل كفاية لائقة من الدرس،

والتنقيب، ولا زالت بحاجة إلى البسط، والتذليل، أو أنها تصلح لإعادة النظر في طريقة بحثها، أو تطبيق بعض المناهج، والمقاربات المستحدثة؛ لعرضها، وإيضاحها، وتفسيرها.

2. 2. كيفية تحديد الإشكالية وضبطها في المقدمة:

ليس ثمة طريقة واحدة لتحديد الإشكالية، وتقديمها للقارئ عند كتابة مقدمة البحث العلمي، فهي تتعلق، مبدئياً، بطبيعة الموضوع، والعلاقات بين عناصره، ومقوماته، ومجالات البحث فيه، وتخضع إلى النظريات العلمية، التي تؤطره، بما يشيع فيها من استخدامات لمكونات المصطلحات، والمفاهيم، وحدود الصلات المنهجية بينها، التي تستدعي بعض المناهج، أو المقاربات الصالحة لدراسة ظواهر الموضوع، وتطبيق الإجراءات، والمعايير عليها.

وفي العادة، تضبط الإشكالية على هيئة سؤال رئيس، يتفرع منه أسئلة ثانوية، توجه الباحث إلى المقومات الأساسية، والخطوط العريضة، التي يسطر بها خطة أولية، تتطور مع التقدم في البحث إلى خطة نهائية، لإنجاز البحث بكل أقسامه، وفصوله، ومباحثه، ومطالبه.

وفي الغالب أيضاً، يتضمن سؤال الإشكالية، بمختلف أسئلته الفرعية، ربطاً للعلاقة بين طرفين، أو أكثر، سواء أكان ذلك بين مكونات الموضوع ذاته، أو بينها، وبين بعض المواضيع الأخرى، أو العوامل الخارجية من الواقع المحيط بالموضوع.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أنه مثلما يشترط العناية بضبط الموضوع، وتحديدده بدقة في جملة بسيطة، أو عبارة واضحة شديدة الإيجاز؛ فإنه من الضرورة بمكان أيضاً، العناية بصياغة الإشكالية بالقدر نفسه من الحرص، والمواصفات المفضية إلى الوضوح، وذلك كله من أجل إخضاع الإشكالية للتجربة، والاختبار، والتحقق من صحة الفرضية المقترحة لحلها، وتفسيرها.

3 . فرضية البحث العلمي:

من الوجهة المنهجية التنويه، بأن الفرضية، هي الأخرى، من الخطوات الجوهرية الأولى للبحث العلمي، إذ يتزامن وجودها، وعملية اختيار موضوع البحث، وكشف إشكالية معترضة، تصاحبه، أو تقع داخله، سرعان ما تتجه أفكار الباحث إلى اقتراح وجهة نظر، أو إجابة ممكنة؛ لتبريرها، ومحاولة تفسيرها، وبذلك يكون قد وضع تصورا قبليا لحل الإشكالية قبل أن يباشر إخضاعها للتجربة، والمعاينة، والتحليل، وهذا الاستباق إلى الحل هو ما يمثل جوهر الفرضية، وطبيعة مفهومها الظرفي غير المستقر، الذي يبدأ كتصور غائم غير واثق من نفسه للحل، ثم يتطور إلى فكرة ناضجة، وحل جازم معلل بالقرائن، والبراهين، يترجم في خطة متكاملة لحل خبايا الإشكالية، وإجلاء تعقيداتها، تكتب في مقدمة البحث العلمي بعد اختبار الموضوع، وإنهاء مراحل معالجة إشكاليته.

والفرضية، بوصفها تصورا أو وجهة نظر، يكونها الباحث أول مرة حول إشكالية الموضوع، يمكن النظر إليها على أنها حل قبلي مقترح، لم يجر التثبت منه، واستحضار أدلته، وهو بذلك ينساق تفسيراً أولياً مؤقتاً، يستأنس به الباحث، وهو يباشر كشف العلاقات التي تطرحها الإشكالية، ويتصدى لتحليلها.

وفي ظل القراءة الظرفية التي ترفقها الفرضية، يتاح للباحث متسع من الوقت، وفرصة سائحة للعمل، والتطبيق، حيث تعمل الفرضية بمثابة إلهام، أو ضوء كاشف، يهتدي به الباحث، وهو يعيد طرح الموضوع، ومساءلة علاقاته، واستدعاء ظواهره إلى منصة التجربة، والتحليل في سبيل إثبات صحة الفرضية، أو تعديلها، وتعزيزها، أو نفيها، واستبعادها، إذا توفر من الأدلة القاطعة اليقينية ما يشهد بذلك، بما لا يدع مجالاً للشك، والريبة.

ينظر بعض الباحثين إلى الفرضية على أنها قفزة في المجهول، ومغامرة علمية قائمة على الحدس، لا يتوصل إليها الباحث إلا بعد جهد طويل من القراءة، والتنقيب، والاطلاع الواسع على الدراسات

السابقة، والمعاصرة في مجال اختصاصه، مما يزيد من خبرته، وتمرسه بالمواضيع، والقضايا، ويقوي قدرته على تأمل علاقاتها، ومتابعة تطوراتها في الواقع.

3. 1. معايير الفرضية وشروطها:

للفرضية معايير، وشروط ضرورية، أهمها:

أ . اتصال الفرضية بموضوع البحث، ووقائعه؛ لذلك يشترط أن تكون لصيقة بالواقع الذي يؤطرها، بعيدة عن الخيال، والوهم.

ب . قابلية الفرضية للتحقيق، والتجسيد، مما يقتضي إمكانية عرضها على الاختبار، والتجربة، والصبر، والمثابرة على تحقيقها، وإن طال البحث فيها.

ج . تقديم الفرضية إضافة معرفية واضحة، كأن تكون تفسيراً جديداً للظواهر، والأشياء، أو زيادة في فهمها، وتفسيرها... إلخ، وتبعاً لذلك ينبغي على الفرضية أن لا تكون مناقضة للمسلمات البديهية، والحقائق الثابتة، التي أقرها العلم، وبرهن على رسوخها.

3. 2. أنواع الفرضية:

تنقسم الفرضية من جهة الصياغة إلى قسمين أساسيين:

أ . فرضية إثبات: تتجه منذ البداية إلى البرهان على علاقة إيجابية، أو سلبية، ينشئها الموضوع مع غيره في الواقع الذي يتواجد فيه.

ب . فرضية نفي: وفيها يحاول الباحث إسقاط أي نوع من العلاقات الإيجابية، أو السلبية بين الموضوع، وما يحيط به في واقعه.

